

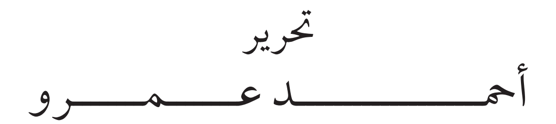




# الأسرة في عالم متغير

## التحديات والمآلات


تحرير






***التقرير الثامن عشر***
**١٤٤٢ هـ**

**ردمد:** (ISSN :1658 - 127X)

**رقم إيداع:** (1424 / 2226)

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م

ردمد: (ISSN :1658 - 127x)

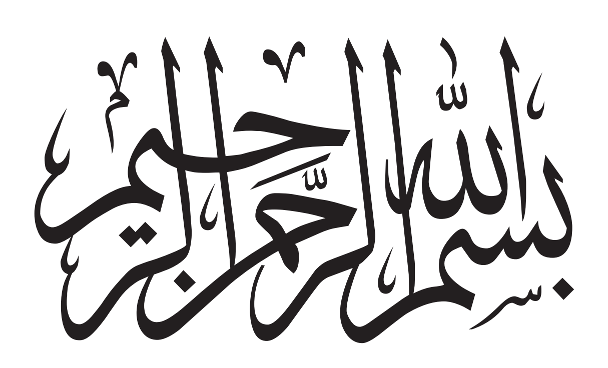
رقم إيداع: (1424 / 2226)




مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠

هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١

www.albayan.co.uk


بسم الله الرحمن الرحيم

# الأسرة في عالم متغير

## التحديات والمآلات

## مقدمة التقرير الثامن عشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لا تكاد تجد قضية هي محل اهتمام لدى رواد الحقول المعرفية المختلفة مثل قضية الأسرة، فهي بوصلة الصراع بين الأيدولوجيات السياسية المختلفة، ومحطة اهتمام علماء الدين والتربية، وإحدى وسائل التنمية لدى علماء الاقتصاد.

وفي واقعنا الإسلامي وفي محاولة لرفع الواقع التي تحياه الأمة، فإن الأسرة ذلك الحصن الحصين تتعرض لعملية تفكيك ممنهجة، بنزاع دورها في تنشئة الأبناء لصالح أدوات تديرها مؤسسات ومنظمات دولية، تفرض القوانين والأنظمة، وأخرى إعلامية تدخل إلى عقل الطفل رغمًا عنه، فيقضي الطفل منذ نعومة أظفاره الساعات الطوال من وقته فاتحًا عقله الغض لأدوات التواصل الحديثة تبثه ما تريد.

لذا وقع اختيارانا على قضية الأسرة لتكون هي موضوع إصدارانا الثامن عشر من التقرير الارتيادي «الاستراتيجي» لهذا العام ١٤٤٢ه، وهي قضية تتنازعها كما ذكرنا دوائر القيم والتدين والسياسة والاقتصاد لذا حاولنا أن نغطي جميع تلك القضايا من خلال موضوعات التقرير المختلفة في محاولة منا لتبصرة المجتمعات المسلمة وقادة الرأي بها ومؤسساتها التربوية والاجتماعية بما يحاك بالأسرة المسلمة من محاولات لطمس دورها الذي أناطه بها الشرع الحنيف في محاولة من أعداء الأمة لإحداث تغيير قيمي وأخلاقي للأجيال المسلمة القادمة بأيسر السبل وأسهلها وهو تدمير لبنة المجتمع الأولى.

كذلك هدفنا إلى إشاعة الوعي بما يتعرض هذا الدور من محاولات للتشويه عبر سن القوانيين الدولية ومحاولة إلزام الدولة الإسلامية بها، ويهدف التقرير كذلك إلى إرساء القيم الأصلية للأسرة المسلمة وطرق تفعيلها بما يتلاءم مع مجريات العصر الحديث من تطورات على كافة المستويات العلمية والعملية.

وجاء التقرير لهذا العام في خمسة أبواب مختلفة كل منها حاول أن يحيط بأحد القضايا الفرعية المتعلقة بموضوع تقريرنا، والذي جاء بعنوان « الأسرة في عالم متغير التحديات والمآلات»، وجاءت موضوعاته على النحو التالي:

حيث تناول **الباب الأول**: النظرية والفكر، والذي يقدم الرؤى النظرية والفكرية المتعلقة بالموضوع الأساس للتقرير، وبدأ الباب بدراسة (**مفهوم الأسرة ومقاصدها في الإسلام**)

تناولت الدراســة المنظور الإســلامي والدوائر المختلفة لمفهوم الأســرة لغة واصطلاحًا، إضافة إلى المقاصد الشــريعة لأدوار الأسرة ووظائفها، أما الدراسة الثانية (منظومة الأسرة.. تطوراتها عبر التاريخ وتحديات تغريبها) فتضمنت عرضًا لتطور منظومة الأسرة عبر التاريخ حيث اختلفت الأنماط التي اتخذتها الأســرة بحســب المجتمعات مــن حيث كونها مجتمعات وثنيــة أم مجتمعات دانت بدين الله وصولا إلى تجليات العولمة ومفاهيمها المعاصرة عن الأســرة، وجاءت الدراســة الثالثة (الحضارة الغربية وكيان الأســرة تطورات المفهوم) تناولت الدراســة العوامل التي أدت إلى تغيير مفهوم الأســرة في الحضارة الغربية واســتخدمت الباحثة استطلاعات الرأي لدى الخبراء في المجال الأسري وعدد من الأســر المقيمة في الغرب للتعرف على رؤاهم النظرية وتطلعاتهم العملية حول قضية الأســرة في الغرب وأبرز التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة هناك.

أما **الباب الثاني** وهو الملف الرئيس للتقرير فقد جاء بعنوان (**تحديات الأسرة في الواقع المعاصر**) واحتوى على خمس دراسات، الدراسة الأولى ركزت على (الإعلام وأثره على تماسك الأسرة (وسائل التواصل نموذجًا)، وتناولت الكاتبة أثر انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وما أدت إليه من متغيرات عديدة طالت طبيعة العلاقة بين أفراد الأســرة، كما طالت العملية التربوية التي يقوم بها الوالدين من حيث القدرة على فرض القيم الأخلاقية وضبط تصرفات الأبناء والتحكم بطريقة التواصل معهم.

ثاني دراســات الباب كانت عن (صورة المرأة والأســرة في المجتمع في منصات الأفلام والإعلام الغربي (رؤية نقدية) تســلط الكاتبة الضوء على الصورة النمطية للمرأة المســلمة في الإعلام الغربي، حيــث تتبلــور الصور الذهنية عن المرأة في إطار الحريم فالمرأة المســلمة إما مســتغلة أو مغتصبة أو خانعــة. أو هــي المرأة الإرهابية في إحداث إصداراته الإعلامية لا تخرج عن تلك الأوصاف وبالمجمل تصور الأفلام الغربية العالم العربي بنسائه ورجاله في إطار البرابرة الأشرار.

أما الدارسة الثالثة فجاءت بعنوان (النسوية والأسرة .. التحديات والنتائج) سلط الكاتب في هذا الدراســة الضوء على قضية انتشــار التيارات النســوية، موضحًا كيف أثرت تلك التيارات على الدور الفطري للرجل والمرأة حيث أدت إلى المزيد من الفوضى وعدم الثقة والشــك بين الجنســين، وأوضح الكاتب أن نتيجة انتشار تيارات النسوية في المجتمعات الإسلامية والعربية هي ضياع الأسرة وضياع القِيم، وانتشار للطلاق، وجيل فقَد الانضباط والانتماء، وأطفال ضائعون.

الدراسة الرابعة (دور المرأة الاقتصادي وآثاره على الأسرة) تناولت الدراسة قضية عمل المرأة لا من جدواها الاقتصادية أو الآراء الشرعية بها، ولكن من منظور أسري وتربوي وكيف تم التركيز على الجانب الاقتصادي لعمل المرأة على حســاب الجانب الإنساني والأسري مع ما يمثله هذا الجانب من قيمة اجتماعية واقتصادية أيضًا.

الدراســة الخامســة (التنشــئة اللغوية للأطفال داخل الأسرة وأثرها على تماســك هوية المجتمع) أشــارت الدراســة إلى أهمية اللغة العربية من الحفاظ على الهوية العربية الإســلامية وقوة تماســك

المجتمع وأكدت على أثر التنشئة اللغوية للأطفال على تماسك هوية المجتمع، كما سلطت الضوء على تداعيات غياب الهوية اللغوية لدى الأطفال على المجتمع وسلبياته، والمقترحات لمواجهة هذه التداعيات.

أما **الباب الثالث** في التقرير (**العالم الإسلامي**) فاحتوى على ست دراسات، الدراسة الأولى (تشريعات وقوانين المرأة والأسرة في العالم الإسلامي (تونس نموذجا)، أشارت الباحثة إلى حرص الغرب على إعادة تشكيل التكتلات البشرية وفق نمط معين ابتدعه، من أجل القضاء على عناصر القوة الاجتماعية التي تمثل مؤسسة الأسرة رأسها، ورأت الكاتبة أن قانون الأحوال الشخصية العقبة مثل العقبة الكؤود التي تحول دون الوصول إلى هذا المبتغى، فكان تركيز الغرب على قضايا المرأة والأسرة من خلال تغيير القوانين المنظمة للعلاقة بين الرجل والمرأة وسائر أفراد الأسرة. وأعطت الباحثة نموذجا بالدولة التونسية وما تم إقراره من قوانيين حديثة تمس استقرار الأسرة.

ثاني تلك الدراسات (مشكلات العنوسة في دول الخليج وأثرها على المجتمع.) تناول الباحث ظاهرة تعاني مجتمعاتنا العربية عامة والخليجية خاصة وهي ظاهرة العنوسة موضحا أسباب لتك ظاهرة العنوسة وتشابك جوانبها وأطرافها فمنها الاقتصادي والتَّعليمي والدِّيني والثَّقافي والبيئي والتَّاريخي والتَّحوُّلات التَّنمويَّة والمعرفيَّة، حيث لا يمكن عزلها عن هذه الجوانب بأيٍّ حال مِن الأحوال. ثم أشار الكاتب إلى مجموعة من الحلول المقترحة لمعالجة تلك الظاهرة.

الدراسة الثالثة في هذا الباب (تأثير الصراعات والحروب على الأسرة (سوريا نموذجا)) حاولت تلك الورقة البحثية تقديم خريطة موسعة لأوضح أشكال التحولات والتغيرات التي طرأت على الأسرة السورية بسبب ما شهدته من حرب أهلية، تعرض فيها المجتمع إلى عاملي تغيير قويّين، أولهما موجة كبيرة من تغيير الأفكار، وثانيهما القوة العسكرية والعنف المفرض الذي تعرض لها المجتمع. والذي أدى بدوره إلى ظهور أنماط جديدة للأسر السورية، وتفكك الطبيعة الاستقرارية التي تمتعت بها من قبل. وانعكاسات هذه التغيرات وآثارها في كلٍّ من الأسرة والمجتمع.

أما الدراسة الرابعة (الأسرة المسلمة في العصور الكولونيالية (الجزائر نموذجا)) تناول الباحث في هذه الدراسة التغير الكبير والخطير الذي تعرّضت له البنية الاجتماعية والأسرية في الجزائر بعد الغزو الفرنسي، حيث فقدت العماد المادي المتنوع الذي تقوم عليه، إلى جانب عمل فرنسا على طمس الجانب الروحي والثقافي والهويّاتي والديني لها، ثم عرجت الدراسة على تأثير الفترة الكولونيالية على الأسرة الجزائرية الحديثة.

الدراسة الخامسة (جدل الطلاق في مصر بين الاجتماعي والديني والقانوني) أشارت الكاتبة إلى الصلة القوية التي تربط بين ظاهرة الطلاق أو التفكك الأسري والسلوك الإجرامي أو الجنوح نحو العنف والجريمة، وثم وقفت بكثير من التركيز على أسباب انتشار تلك الظاهرة في مصر بوصفها إحدى أكثر الدول التي تعاني من تفاقم ظاهرة الطلاق بها وآثار ذلك وتداعياته على الأسرة واستقرار المجتمع.

آخر دراسـات هذا الباب كانت عن (الأسـرةُ الفلسطينيّة.. معاناةُ الاحتلالِ والحِصارِ والتّشتت). سلطت الكاتبة الضوء على ما حصل من تمزّق للجسد الفلسطيني وهويّته، داخل وخارج الوطن الأمّ، وأشارت إلى تفاصيل ومتغيرات وتعقيدات زمنية ومكانيّة وتاريخيّة وجغرافيّة فرضتها طبيعةُ الصِّراع الفلسطيني-الصّهيوني الممتد، هذا التمزّق انعكس بصورة واضحة على الأسرة الفلسطينية، بتفاعلها مع الظّروف، ومحاولتها الحفاظ على بقاء الإنسـان جسـدًا وهويّة، رغـم ما انعكس على واقعها من ألوان المعاناة. كما تناولت الدراسة جملة من أبرز ما يتهدد وحدة الأسرة الفلسطينيّة وكيانها، أيًّا كان محلُّ وجودها، نظرًا لوقوعها في أتون صراع متشعّب طويل، في ظل تحوّلات القيم والمفاهيم وتبدّلات السياسة ومواقفها.

ثـم يأتي **البـاب الرابـع (العلاقـات الدوليـة)** متناولا عددا من القضايا الدولية وانعكاسـاتها على الأسرة المسلمة من خلال دراستين.

الدراسـة الأولـى (الاتفاقيـات الدولية وعولمـة مفهوم الأسـرة الغربية). تناولت الدراسـة كيف اسـتخدمت الاتفاقيات الدولية على فرض المفهوم والتعريف الغربي للأسـرة «بأنها رابطة اختيارية حرة بين أي اثنين يرغبان في الارتباط والمعيشـة المشـتركة. مع ما يعنيه هذا من إسـقاط عدة أسس ومعايير مهمة عند تعريف الأسرة، وهدف الثوابت الدينية للمجتمعات غير الغربية وكيف استخدمت تلك الاتفاقيات كشـرط في المسـاعدات الاقتصادية من قبل المانحين الدوليين وما هي أدوات الدول في رفض تلك الهيمنة.

أما الدراسـة الثانية (دور المنظمات الدولية في إعادة هندسـة مفهوم الأسـرة) سعت الدراسة لمحاولة فهم موقع الأسرة في برامج وأنشطة المنظمات الدولية من خلال فهم الخلفية الفلسفية التي تنطلق منها مواثيق تلك المنظمات، ثم عرجت الدراسـة على المسـارات التي تتخذها المنظمات للعبث بمفهوم الأسرة وانتقلت إلى بعض التدابير التي تتخذها المنظمات الدولية للترويج لمفهوم الأسرة الذي تم إعادة هندسـته، ثم سـلطت في الأخير الضوء على أبرز أهداف هذه المنظمات في الترويج لمفهوم الأسـرة الذي يتم اعادة هندسـته، لتصل الدراسة إلى نهايتها بتقديم بعض المقترحات على المستويين النظري والعملي.

أما **الباب الخامس** فقد احتوى على دراسة واحدة بعنوان **(دور المؤسسات الإسلامية في الحفاظ على الأسرة)** تعرضت لدور المؤسسـات الدينية الإسـلامية في الحفاظ على الأسـرة، من خلال بيان العلاقة الوظيفية بين المؤسسـة الدينية الإسـلامية والأسـرة، ودور هذه المؤسسات في الحفاظ على الأسرة، والعقبات التي تواجهها.

# الفهرس

# الباب الأول: النظرية والفكر



- بهاء الدين الزهري
- عبد المنعم منيب
- د. منال الزاهد

- مفهوم الأسرة ومقاصدها في الإسلام
- منظومة الأسرة.. تطوراتها عبر التاريخ وتحديات تغريبها
- الحضارة الغربية وكيان الأسرة تطورات المفهوم

# منظومة الأسرة.. تطوراتها عبر التاريخ وتحديات تغريبها

**عبد المنعم منيب**

كاتب وباحث سياسي

## مستخلص

تطورت منظومة الأسرة عبر التاريخ، إذ اختلفت الأنماط التي اتخذتها الأسرة بحسب المجتمعات من حيث كونها مجتمعات وثنية، أو مجتمعات دانت بدين الله بحسب من أرسله الله لهم من أنبياء وما جاء به كل نبي لقومه من شرائع تحدد نمط الأسرة.

وعبر تقلبات العصور وصلنا إلى تجليات العولمة ومفاهيمها المعاصرة عن الأسرة، إذ بدأ الغرب في محاولة لفرض تصوراته وتنظيراته عن الأسرة لفرضها على الدول الإسلامية وبدأ في الهجوم على ثوابت الأسرة المسلمة عبر هذه القوانين والمواثيق الدولية مبكرًا جدًّا، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٨م، أي قبل الظهور الأخير للعولمة المعاصرة، وتواصل هذا الهجوم عبر المزيد من القوانين والمواثيق والاتفاقات والمؤتمرات الدولية تتاليًا منذئذ وحتى اليوم، وتسعى العولمة في مضمونها إل تفكيك البنى الرئيسة للمجتمعات المسلمة (ومنها الأسرة المسلمة)، ما يؤدي إلى تشتيت أفراد المجتمع وتفريقهم وتركهم بلا أي انتماء أو رابطة، فكأنها تهدف ليصير الناس فوضى فلا إطار يحكمهم سوى منظومات القوى العولمية.

ومن أهم التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة تحدي تفكيك الأسرة وتحطيم أواصر النسب والدم وروابط الرحم، وتحدي السعي إلى محو أحكام الشريعة الإسلامية من عقل الأمة الإسلامية عبر إلغاء أحكام الإسلام والتنفير منها في مجالات: المواريث وولاية الأب على أسرته وتحريم الزنا والسحاق واللواط ومنع الحمل، ونحو ذلك من التشريعات الاجتماعية في الإسلام. كذلك العمل على تفكيك المجتمع بأسره الناتج عن تفكك الأسرة، بجانب دعم تفكيك المجتمع عبر تغذية وتنمية دوافع الفردانية وعدِّ أن النجاح اقتصاديًا واجتماعيًّا والخلاص من كلِّ المشكلات المادية والروحية إنما هو مرهون بهذه الفردانية، ليتحول المجتمع كله لأفراد معزولين عن أي أُطر أو منظومات اجتماعية أو دينية.



# منظومة الأسرة.. تطوراتها عبر التاريخ وتحديات تغريبها

**عبد المنعم منيب**

كاتب وباحث سياسي

## مقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومَن والاه، أما بعد:

تشهد الأسرة في هذا العصر هجمة شرسة تستهدف الإطاحة بركائزها الأساسية وزعزعة بنيانها وصولًا إلى هدمها تمامًا أو على الأقل إضعافها لأبعد مدى، فماذا سيبقى من الأسرة بعد محو الأسر الممتدة من الوجود وتحرير الأطفال من ولاية آبائهم بدعوى حقوق الطفل وإطلاق العنان لشهوات هؤلاء الأطفال في مرحلة المراهقة ووضع العراقيل أمام الزواج مع إطلاق الحريات الجنسية لأقصى مدى خارج الزواج وإشاعة الحض على الإجهاض ومنع الحمل ودعم انتشار السحاق واللواط بدعوى حرية النوع الاجتماعي أو الجندر؟ ماذا سيبقى من الأسرة وروابطها بعد كل هذا؟ وعلى الرغم من أن هذا موجه لكل أسر العالم من كلِّ الأديان والثقافات فإنه من المشاهد أنه يركز أكثر على المجتمعات الإسلامية، لأنها ما زال فيها قلاع حصينة تستعصي على التطويع لهذه التحركات الهدامة التي تستهدف الأسرة.

وسوف نسعى في الصفحات التالية لإماطة اللثام عن أبعاد هذه الدعوات وأثرها المدمر في الأسرة وسبل مواجهتها إسلاميًا.

### مفهوم الأسرة وتطورها عبر التاريخ:

الأسرة هي مؤسسة اجتماعية تتشكل من منظومة بيولوجية اجتماعية[1]، وتقوم على ركيزتين:

**الأولى:** بيولوجية، وتتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم بين الوالدين والأبناء وسلالة الأجيال.

**والثانية:** اجتماعية ثقافية، إذ تنشأ علاقات المصاهرة عن طريق الزواج. علمًا أن الرباط الزوجي يتحقق تبعًا لقوانين الأحوال الشخصية، وعبره يُعترف برابطة الزواج وما يترتب عليها.

(١) انظر: د. مصطفى حجازي، الأسرة وصحتها النفسية، ط، أولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٥، ص ١٦.

وإذا كان هـذا هـو مـا اسـتقر عليـه علم الاجتمـاع حـول مفهـوم الأسـرة، فـإن تطـور منظومة الأسـرة عبر التاريخ له تفاصيل أخرى، إذ اختلفـت الأنماط التي اتخذتها الأسـرة عبر التاريـخ بحسـب المجتمعـات مـن حيـث كونها مجتمعـات وثنية، أو مجتمعـات دانت بدين الله بحسـب من أرسـله الله لهم من أنبياء وما جاء به كل نبي لقومه من شرائع تحدد نمط الأسرة، فعلـم التاريخ القـديم[١] يرى أن الأسـرة كانت فـي البداية قائمة على الأم وأبنائها سـواء كان لهـا زوج أو لم يكن لها زوج، وسـواء كان أبناؤها معروفًا آباؤهـم أو لا[٢]، ويقول ويل ديورانت[٣]: «فأبسـط صور العائلة هي الأم وأبناؤها، تعيش بهم فـي كنف أمها أو أخيها فـي القبيلة، وهذا النظـام نتيجة طبيعية للأسـرة عنـد الحيوان، التي تتكون من الأم وصغارها. وكان لهذا النظام العائلـي بديل آخر في العهد الأول، وهو «الزواج الذي يضيف الزوج إلى أسرة زوجته»، فالأنساب في هذه الحالـة يُقتَفَى أثرها في جانب الإناث، والتوريث يكون عن طريق الأم» أ.هـ.

وتلي هذه المرحلة مرحلة الأسـرة الأبوية، إذ صار الزوج هو سـيد الأسـرة وعمادها وليست الزوجة، يقـول ول ديورانـت[٤]: «اعتُرِف للأبوة في الأسـرة، وبـدأت الملكية تهبط فـي التوريث عـن طريق الرجـل، واندحر حـق الأمومة أمام حـق الأبوة، وأصبحت الأسـرة الأبوية -أي التي يكون أكبر الرجال سنًّا على رأسها- هي الوحدة الاقتصادية والشـرعية والسياسية والخلقية في المجتمع...» أ.هـ.

لكـن هذه الرؤية حول المراحل التي مرت بها الأسـرة في تطورها عبر التاريخ لا تعطي صورة كاملـة عن الواقـع التاريخي الحقيقـي، نعم قد تعطي صورة عن منظومة الأسرة لدى العديد من المجتمعـات الوثنية ولكنها لا تعطي صورة دقيقة لمنظومة الأسـرة لـدى المجتمعـات التي اهتدت بهدى أنبياء الله ورسـله، فالقصص القرآني وما ورد في صحيح السـنة النبوية المطهرة يصور لنا الأسـرة على النحو الذي نراه في الإسـلام من قوامـة الرجل على الأسـرة كما هـو واضح في قصص الأنبياء: نوح ولوط وإبراهيم وإسـماعيل عليهم السـلام، ومن وجـود الترابط بين الأبناء وآبائهـم كمـا في قصص: إسـماعيل مـع أبيه إبراهيـم عليهما السـلام، وقصص يعقوب عليه السـلام مع أبنائـه جميعًا وفيهم يوسـف عليه السـلام، وعليه فما يدعيه المؤرخـون الغربيون ومـن سـار علـى منهجهم مـن أن الأسـرة في مرحلتهـا الأولى تكونت مـن الأم وأبنائها بغض النظـر عن وجود زوج أو عدم وجوده كمثل عالم الحيـوان، ومن ثم عد أنه كانت هناك شـيوعية جنسـية كعالم الحيـوان أيضًا، فهـذا كله ربما يصـدق على بعض المجتمعـات الوثنية، ولكنه لا يصدق على المجتمعات التي جاءتها رسل الله ولا المجتمعات التي سـارت على هدي هؤلاء الرسل وإن بَعُد عهدهم عن رسـلهم كاليهود والنصارى ونحوهم من الأمم التي سـبقتهم، لا سـيما وأن

(١) وهو في مجمله قائم على رؤى أوروبية وأمريكية لأنهم هم أول من اهتموا به وفق منهجه الحديث، وعليه فالغربيون في أغلبهم لا يهتمون بالروايات الدينية حول التاريخ القديم خاصة ما جاء في نصوص القرآن والسنة.

(٢) انظر: ول ديوارنت، قصة الحضارة، ط دار الجيل، بيروت ١٩٨٨، ج١ ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) انظر: ول ديوارنت، قصة الحضارة، م.س.ذ، ج١ ص٥٩.

(٤) قصة الحضارة، م.س.ذ، ج١ ص ٦٢.

الله جعل الزواج أول بداية للحياة البشرية وقص نبأها في القرآن الكريم، فقال سبحانه: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥]، وأخبرنا تعالى أن الرسل قبل النبي محمد ﷺ كانت لهم أسر، فقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨].

## أنواع الأسر وأدوارها المجتمعية:

علم الاجتماع الأسري[١] يقسم الأسر إلى نوعين رئيسين هما[٢]:

- الأسرة النواتية.

- الأسرة الممتدة.

فالأسرة النواتية هي النوع المستجد من نوعي الأسرة، وتتكون من الزوجين وأولادهما غير البالغين، وهي بمنزلة وحدة مستقلة عن بقية الوحدات الأسرية في المجتمع، وتتسم بصغر الحجم والحرية الفردية والسكن المستقل والاستقلال اقتصاديًا عن أسر الأصل.

أما الأسرة الممتدة فهي النمط الذي ساد تقليديًا في المجتمع العربي، إذ إنها تشكل أحد فروع القبيلة أو العشيرة، وتتكون عادة من ثلاثة أجيال: الأجداد، والآباء، والأبناء. ومن الشائع أن تعيش هذه الأجيال ضمن حيز مكاني واحد قبل الزواج وبعده، كما تتدرج ضمنها قرابة الدم من أعمام وأخوال، وتمارس الأسرة الممتدة عادة مستوى عاليًا من الضوابط السلوكية على أعضائها، وتكون المرجعية فيها للكبار على الصغار على مدى سلسلة الأجيال، وتتصف الأسرة الممتدة بتحديد واضح للأدوار الزوجية والوالدية والبنوة والأخوة.

ويعدُّ الفكر الاجتماعي الغربي -ومن يقلده في عالمنا الإسلامي- أن الأسرة النواتية هي التطور الأمثل للأسرة الحديثة، ويتهم الأسرة الممتدة بأنها تمنع التقدم وتقيد الحريات[٣]، في حين انتقد الفكر الاجتماعي الإسلامي هذه الأفكار الغربية، لأن الإسلام يؤكد الأسرة الممتدة ويرسخها عبر تشريع المواريث، إذ يرث الجد والجدة والأعمام والعمات والأحفاد والإخوة والأخوات وليس فقط الآباء والأمهات وأولادهم، وكذلك في تشريع النفقات الواجبة، إذ يجب على العديد من أطراف العائلة الممتدة التكفل بنفقة آخرين عند الحاجة، وكذا تشريعات صلة الرحم وبر الوالدين وصلة الأقارب وبرهم، فضلًا عن أحكام العاقلة (في باب الديات على الجنايات)، «وهكذا فإن الأسرة الممتدة التي نجدها في الثقافة الإسلامية ليست مجرد إفراز من إفرازات النمو الاجتماعي وإنما

> **إن الأسرة الممتدة التي نجدها في الثقافة الإسلامية ليست مجرد إفراز من إفرازات النمو الاجتماعي وإنما مؤسسة أقامتها كلمة الله جل جلاله ودعمتها النصائح والقواعد القرآنية.**

(١) وهو أحد العلوم التي تأثرت في صيغتها المعاصرة بالرؤى الأوروبوأمريكية، ولذلك فهو يعلي من شأن الأسرة النواتية في إطار الاتجاه عندهم الساعي إلى تفكيك الأسرة تمهيدًا لتفكيك المجتمع كما سنوضح في هذه الدراسة إن شاء الله.

(٢) انظر: د. مصطفى حجازي، م.س.ذ، ص ١٥ وما بعدها.

(٣) انظر على سبيل: د. مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص ١٥-١٧.

مؤسسة أقامتها كلمة الله جل جلاله ودعمتها النصائح والقواعد القرآنية»[1].

ونبه باحثون اجتماعيون مسلمون[2] على الفوائد الاجتماعية المهمة للأسرة الممتدة (بعكس الأسرة النواتية)، من مثل المساهمة في الضبط الاجتماعي ومساندة النساء العاملات عبر مشاركتها في رعاية بيتها، لا سيَّما في أثناء غيابها في العمل إذا كانت عاملة، كما تكفل تنشئة اجتماعية سليمة للأطفال، وتهيئ الأسرة الممتدة فرصة التنوع النفسي والاجتماعي في الرفقة للكبار وللصغار على حد سواء، كما تحول دون حدوث فجوة بين الأجيال، وتمنع أي شعور بالوحدة خاصة للمرأة العزباء أو الأرملة أو المسنين، إذ توفر مناخًا إنسانيًّا لكل هؤلاء، فضلًا عن التساند والتكافل الاجتماعي والاقتصادي بين جميع أطراف الأسرة الممتدة الذي لا يتوفر مثله أبدًا عبر الأسرة النواتية.

## المفهوم العولمي للأسرة المعاصرة:

جاءت العولمة المعاصرة بسبب الثورة التكنولوجية وما صحبها من تطور بالغ في مجال المواصلات والاتصالات ابتداء من أواخر ثمانينيات القرن العشرين الميلادي، وتزامنت كلها مع ظهور شبكة الإنترنت وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يتقاسم الهيمنة على العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية المتحالفة مع أوروبا الغربية، وكان هذا السقوط للسوفييت الماركسيين إيذانًا بتفرد القوى الغربية الرأسمالية الليبرالية بالهيمنة على العالم، وساعد في إحكام هذه الهيمنة التطور التكنولوجي الهائل في المواصلات والاتصالات، وقد اصطلح على تسمية هذه الهيمنة بالعولمة، إذ سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون وتابعتها اليابان إلى عولمة (أي تعميم) قيم الحضارة الغربية الحديثة ومن بينها الرأسمالية والحريات الاجتماعية، ومن هنا فإن العولمة لم تأتِ في جوهرها بجديد تجاه الإسلام والمسلمين، لأن قيم الحضارة الغربية المعاصرة (ذات الطبيعة الماسونية) كانت قد بدأ تقنينها في مواثيق دولية عديدة ملزمة للعالم كله منذ الحرب العالمية الأولى، ولكن الجديد جاء في تعدد وقوة تأثير أساليب الهيمنة الغربية في عصر العولمة بسبب زيادة المركزية الأوروبوأمريكية وبسبب تطور المواصلات والاتصالات ونشوء الإنترنت.

> **النظام الدولي والقانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وكل هذه المنظومات والقوانين، نشأت في العصر الحديث؛ عصر ضعف المسلمين واحتلال أغلب بلدانهم من قبل أوروبا.**

وهنا لا بد أن نلاحظ أن النظام الدولي والقانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وكل

(١) لويز لمياء الفاروقي، النساء في المجتمع القرآني، مجلة المسلم المعاصر، عدد ٤١، يناير ١٩٨٥، على الرابط الآتي: https://cutt.us/FZHır.

(٢) نفس المرجع، ويمكن للقارئ أن يقرأ ما أوردته الباحثة في البحث المذكور لأنها ذكرت تفصيلًا مطولًا مفيدًا ولم نتمكن من نقله كاملًا هنا لضيق المساحة، مع ملاحظة أن هناك حربًا من النظام الدولي على الأسرة الممتدة عامة والمسلمة منها بخاصة، لأنها أحد حصون المقاومة ضد الغزو الفكري والاجتماعي والسياسي الغربي.

هذه المنظومات والقوانين، نشأت في العصر الحديث؛ عصر ضعف المسلمين واحتلال أغلب بلدانهم من قبل أوروبا ذات الصبغتين المسيحية[١] والعلمانية، إذ كانت الهيمنة المطلقة على العالم هي لأوروبا والولايات المتحدة[٢] في الوقت نفسه الذي نشأت فيه الأمم المتحدة، وكل هذه المنظومات والقوانين والمواثيق والمؤسسات الدولية، ومن ثم لم يكُن للإسلام ولا للمسلمين أي تأثير ذي بال في مضمون كل هذه القوانين والمواثيق والمؤسسات الدولية التي صارت تشكل المرجعية للقيم التي يدعونها بالقيم العالمية أو الإنسانية بدعوى أنها ملزمة لكل البشر أيًّا كان دينهم أو ثقافاتهم، ويطلق عليها أيضًا مصطلح قيم العولمة، لأنها جانب أو وجه من أوجه العولمة.

وتوضح د. تشيتفيريكوفا أولغا نيكولايفنا[٣] سيطرة الماسونية على الأمم المتحدة وتفرعاتها فتقول[٤]: «مع إنشاء المؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية أُتيحت الفرصة للمستنيرين[٥] للخروج إلى العالم[٦] لتنفيذ خططهم، ولهذا الغرض استُخدمت المنظمات الدولية التي شُكلت حديثًا -الأمم المتحدة وتقسيماتها الفرعية الحالية وكذلك روابط الظل (نادي بيلدربيرغ، واللجنة الثلاثية) التي كان إنشاؤها يهدف إلى توحيد النخب الغربية على مستوى غير رسمي» أ.ه. واستمرت العالمة الروسية في شرح هذه الحقيقة ونقلت عن أحد قادة يونسكو[٧] قوله[٨]: «لا تتمثل سلطة الأمم المتحدة في القرارات السياسية المحددة التي لا تمثل أهمية جدية في أغلب الأحيان، لكنها تكمن في الوظائف الأيديولوجية وفي التأثير السياسي الذي ينبع من سلطتها بوصفها مثالًا على إضفاء الشرعية... ويوجد لدى الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المتخصصة ذات الطبيعة السياسية، تفويض للترويج لأفكار وقيم معينة» أ.هـ.

**العولمة تزيد من هيمنة قيم الحضارة الأوروبوأمريكية تلك القيم التي صنعتها الماسونية العالمية وصارت تشدد من عملية إلزام بقية دول العالم هذهِ القيمَ، مستظلةً في ذلك بظلال القانون الدولي.**

وهكذا نرى أن العولمة تزيد من هيمنة قيم الحضارة الأوروبوأمريكية تلك القيم التي صنعتها الماسونية العالمية وصارت تشدد من عملية إلزام بقية دول العالم هذهِ القيمَ، مستظلةً في ذلك بظلال القانون الدولي والمواثيق الدولية

---

(١) في واقع الأمر فإن الكنيسة الكاثوليكية وأغلب الكنائس المسيحية باتت مخترقة من الحركتين الماسونية والصهيونية العالميتين، وبدأ هذا الاختراق يتسلل لكل الكنائس بمختلف عقائدها منذ الثورة الفرنسية على مراحل متعددة ما زالت مستمرة حتى اليوم.

(٢) مع مشاركة بسيطة من الاتحاد السوفيتي الملحد.

(٣) باحثة روسية لها العديد من المؤلفات المهمة تعمل أستاذة في قسم التاريخ والسياسة بمعهد العلاقات الدولية التابع لوزارة خارجية روسيا الاتحادية.

(٤) تشيتفيريكوفا أولغا نيكولايفنا، دكتاتورية المستنيرين روح الإنسانوية العابرة وأهدافها، ترجمه عن الروسية د. باسم الزغبي، ط الآن ناشرون وموزعون (بدعم وزارة الثقافة الأردنية)، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٢٠، ص ١١٥.

(٥) المستنيرون تقصد بهم الماسون كما هو واضح في الكتاب كله من أوله لآخره، وكذلك في العديد من كتابات ومحاضرات أخرى لنفس المؤلفة، وكذلك هو اسم يطلقه الماسونيون على أنفسهم في كتاباتهم.

(٦) تقصد خروجهم للعمل العلني باستخدام هذه المنظمة الدولية وتفرعاتها.

(٧) وهي إحدى منظمات الأمم المتحدة المهمة واسمها الكامل «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» وموقعها على الإنترنت 2yZcc/https://cutt.us.

(٨) انظر: د. تشيتفيريكوفا أولغا نيكولايفنا، م. س. ذ، ص ١١٧.

المتعددة والمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

وترى د. كاميليا حلمي محمد[1] -وهي محققة- أن الأسرة المسلمة تعاني «هجومًا واضحًا وصريحًا على ثوابتها وقيمها الراسخة المستمدة بالأساس من الشريعة الإسلامية السمحة. ويرجع استهداف الأسرة إلى الأدوار التي قامت وتقوم بها عبر العصور، وأهمها: التربية والتناسل. ويعد هذان الدوران مصدر قلق القوى الاستعمارية التي طالما استهدفت الاستيلاء على مقدرات بلادنا وخيراتها. فالشعوب الإسلامية على الرغم من تعرضها طوال عقود للغزو (العسكري والسياسي والاقتصادي) فإنها ما زالت تحتفظ بقيمها الأصيلة، وما زالت قادرة على طرد المحتل واستعادة حريتها واستقلالها مهما طال أمد الاحتلال، ويرجع ذلك إلى قيام الأسرة بمهمة التربية وتوريث القيم والأخلاق والدين للأجيال الناشئة؛ هذا الدين الذي يعلِّم أبناءه التجارة الرابحة مع الخالق جل وعلا، كما يبين قوله الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ [التوبة: ١١١] ، وقول الرسول ﷺ: «من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد».

أما الوظيفة الثانية للأسرة التي لا تقلُّ أهمية عن الأولى، فهي: وظيفة التناسل، ففي حين تقاوم المجتمعات الغربية الفناء باستماتة -وهو ما نص عليه تقرير الأمم المتحدة بقوله: «إن أوروبا تذوب الآن كالجليد تحت الشمس»- تزداد معدلات السكان في الدول الإسلامية وفي المجتمعات المسلمة في الدول الغربية التي تشكَّلت بالأساس من المسلمين المهاجرين -من بلادهم- والمستوطنين في تلك الدول على نحو ينبئ بحدوث تحول «ديموغرافي» كبير فيها» أ.هـ.

وفي الواقع، فإن هذا الهجوم على ثوابت الأسرة المسلمة عبر هذه القوانين والمواثيق الدولية بدأ مبكرًا جدًّا، ومنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٨م، أي قبل الظهور الأخير للعولمة المعاصرة، وتواصل هذا الهجوم عبر المزيد من القوانين والمواثيق والاتفاقات والمؤتمرات الدولية تتاليًا منذئذ وحتى اليوم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نصت «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»[2] التي أصدرتها الأمم المتحدة في مادتها الثانية على: «(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزًا ضد المرأة» أ.ه، وفي تفسير المنظمات الدولية ودعواتهم في المؤتمرات الدولية نجدهم يعدُّون الكثير من تشريعات الإسلام إزاء المرأة أو الأسرة نوعًا من أنواع التمييز، مثل: قوامة الرجل وولايته على الأسرة أو تشريعات الطلاق أو الميراث وغيرها.

(١) د. كاميليا حلمي محمد، أهم المصطلحات الواردة في أبرز الاتفاقيات والمواثيق الدولية للمرأة والطفل وخطرها على الأسرة، بحث ضمن: رائد جميل عكاشة ومنذر عرفات زيتون (محرران)، الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط أولى ٢٠١٥، ص ٣١٩.

(٢) الاتفاقية موجودة كاملة على الرابط الآتي: https://cutt.us/TcQq8.. وهي معروفة اختصارًا بـ«سيداو» وأصدرتها الأمم المتحدة في شكل معاهدة دولية عام ١٩٧٩.

كما تضمنت المادة الخامسة من الاتفاقية نفسها: «تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة» أ.هـ، وفي هذا غمز من قناة التشريع الإسلامي في مجال الزواج والطلاق، إذ للرجل بعض المميزات انطلاقًا من حكمة التشريع الإسلامي بقوامة الرجل وجواز تعدد الزوجات وعدم تعدد الأزواج وامتلاك الرجل القرار في أغلب حالات الطلاق.

وتضمنت المادة (١٣) ما يشير صراحة إلى إلغاء التشريع الإسلامي في الميراث، فنصت على: «القضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق، ولا سيما: الحق في الاستحقاقات العائلية.» أ.هـ.

ومن أبرز آليات النظام الدولي في تنفيذ هذا الهجوم على الأسرة المسلمة[1] -بجانب الاتفاقية الأممية «سيداو» المذكورة آنفًا- المؤتمرات الدولية[2] التي تعقدها بشأن قضية المرأة[3].

وفي حين شددت الاتفاقيات الدولية على رفع سن الزواج وتجريم الزواج تحت سن الثامنة عشرة، دعت تلك الوثائق إلى حرية ممارسة المراهقين للنشاط الجنسي تحت سن الثامنة عشرة، ولكن على نحو مسؤول -بحسب ما جاء في تلك الاتفاقيات-، أي: أن يستخدموا وسائل منع الحمل في أثناء الممارسة! فوثيقة القاهرة للسكان ١٩٩٤م تنص على أنه ينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية التناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة المراهقة، وأن تصل إلى المراهقين والمراهقات بدعم وإرشاد آبائهم، ويجب أن توجه الخدمات بدقة، وخصوصًا نحو حاجات فُرادى النساء والمراهقين، فالمراهقون الناشطون جنسيًّا يحتاجون إلى نوع خاص من المعلومات والمشورة والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.

**الهجوم على ثوابت الأسرة المسلمة عبر هذه القوانين والمواثيق الدولية بدأ مبكرًا جدًا، ومنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٨م، أي قبل الظهور الأخير للعولمة المعاصرة.**

كما زعمت تقارير الأمم المتحدة عدَّ الإبقاء على عذرية الفتاة حتى الزواج كبتًا جنسيًّا، كما

(١) مع ملاحظة أن الأسرة المسلمة هي من أبرز المنظومات التي يتكون منها المجتمع الإسلامي ويؤدي هدمها إلى هدم الجانب الأكبر من المجتمع المسلم.

(٢) حول هذه المؤتمرات انظر: د. نهى قاطرجي، المرأة في الاتفاقيات الدولية، على الرابط الآتي: htm.http://www.saaid.net/female/m82.

(٣) والتي جاء أشهرها على النحو الآتي:
١- المؤتمر العالمي للمرأة في مكسيكو سيتي ١٩٧٥.
٢- مؤتمر كوبنهاجن في الدنمارك ١٩٨٠.
٣- مؤتمر نيروبي في كينيا ١٩٨٥.
٤- مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، ومما يلفت الانتباه في هذا المؤتمر الدعوة إلى حرية الجنس للمرأة وتغيير وحدة المجتمع الأساسية أي الأسرة إضافة إلى المناداة بقانونية الإجهاض.
٥- مؤتمر بيجين الذي عقد عام ١٩٩٥ وقد صدر عنه إعلان بيجين.

أنه تمييز ضد الطفلة، وأكدت التخلي عن تلك القيود المفروضة على الجسد.

وفي تقرير أممي آخر (٢٠٠٧) معنون بـ«رفع كل أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة الأنثى» ادعى أن عدم إعطاء الفتاة حرية اختيار «نوعها»، التي ينبني عليها حرية اختيار «نوع الشريك» الذي تمارس معه العلاقة الجنسية، يعد عنفًا ضد «الطفلة الأنثى»، وزعم التقرير أنه: «لرفع ذلك العنف يجب أن يكون لها مطلق الحرية في اختيار نوعها ومن ثم حرية اختيار نوع شريكها»، كما ورد في الفقرة (٩٦) من التقرير تحت عنوان «الفتيات السحاقيات Lesbian Girls»، أن «الفتيات السحاقيات دائمًا يختبئن ويجدن صعوبة في الوصول إلى أماكن يشعرن فيها بالأمان، ويعبرن عن وجهات نظرهن ويحصلن على الدعم، هؤلاء الفتيات يفتقرن إلى الوصول إلى المعلومة بشأن حقيقتهن وتجارب الحياة، وغالبًا ما يتعرض حقهن في تكوين جمعيات فيما بينهن أو مع الشواذ من الشباب للرفض، هناك حاجة ماسة لزيادة الجهود لمعارضة العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي Sexual Orientation، وتعزيز التسامح والاحترام والاعتراف الكامل بحقوق الإنسان للفتيات السحاقيات»[1].

**تسعى العولمة لتفكيك البنَى الرئيسة للمجتمعات المسلمة (ومنها الأسرة المسلمة)، فإنها أيضا تؤدي إلى تشتيت أفراد المجتمع وتفريقهم وتركهم بلا أي انتماء أو رابطة.**

وهذا الأمر يصل بنا لجانب آخر من جوانب الهجوم على بنية الأسرة، وهو ما يسمونه الهوية الجندرية gender identity ويطلق عليها أحيانًا الجندر gender فقط، وهي كلمة إنجليزية ذات أصل لاتيني تعني في الإطار اللغوي Genus أي الجنس من حيث الذكورة أو الأنوثة، لكنها حُوِّلت لمعنى آخر في الاتفاقيات الدولية وفي تقارير وقرارات الأمم المتحدة، وهو «النوع الاجتماعي»، إذ أخذت معنى أن هناك هوية جندرية يحددها المرء لنفسه بحسب ميوله الجنسية النفسية الشخصية بغض النظر عن أنه ولد بيولوجيًّا ذكر أو أنثى، وعليه فهي تمثل تأصيلًا قانونيًّا دوليًّا لعملية الشذوذ الجنسي القائم على المثلية بين الرجال (اللواط) أو بين النساء (السحاق) بدعاوى من بعض المتخصصين، في علم النفس زاعمين أن من حق هؤلاء الشواذ أن تكفل الحكومات والقوانين لهم حرية ممارسة الشذوذ (ويسمونها حرية اختيار الشريك) وحرية إقامة أسرة (يسمونها أحيانًا أسرة غير تقليدية)، وما يتبع تكوين هذه الأسرة المثلية (الشاذة) من حقوق في التأمين الصحي والاجتماعي وحق تبني أطفال، إلخ.

وتجلى هذا في مشروع قرار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان في مارس ٢٠٠٤م بحصول الأزواج من الشواذ الذين دعاهم بغير التقليديين على حقوق الأزواج الطبيعيين

(١) اعتمدنا في عرض هذه التقارير الدولية على تلخيص ما عرضته مفصلًا د. كاميليا حلمي محمد، م. س. ذ، ص ٤٢٨ وما بعدها.

التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة

- تحدي تفكيك الأسرة وتحطيم أواصر النسب والدم وروابط الرحم عبر تسهيل الطلاق
- السعي إلى محو أحكام الشريعة الإسلامية من عقل الأمة الإسلامية عبر إلغاء أحكام الإسلام والتنفير منها
- سعي إلى تقليل أعداد المسلمين بتقليل نسلهم، وذلك بدعم تحديد النسل ونشر ودعم وسائل منع الحمل
- تفكيك المجتمع عبر تغذية وتنمية دوافع الفردانية وعد أن النجاح اقتصاديًا واجتماعيًا

نفسها من حيث: الميراث والضرائب والتأمينات الاجتماعية، وهو القرار الذي رفضته الوفود الإسلامية آنذاك[١]، وأوضحت د. تشيتفيريكوفا أولغا نيكولايفنا أنه «أُدخِلت مفاهيم الجندر (النوع الاجتماعي) والهوية الجندرية ليس فقط في علم الاجتماع ولكن أيضًا في المجال القانوني، إذ تحولت إلى النظام الأساسي في النظام القيمي الغربي تحت اسم التوجه الجنسي، وهذا بدوره وضع الأساس لشرخ شامل، لأنه مع أنه يعد غطاء للمثلية الجنسية لكن هذا غير محدد في أي من الوثائق الدولية أو الوطنية[٢]، بحيث يمكن إضفاء حالة القاعدة القانونية على أي ميل جنسي مما يعد حتى الآن إجراميًّا ما دام بموافقة طوعية فيصبح شرعيًّا واجتماعيًّا، وينطبق هذا على تعدد الزوجات[٣] وتعدد الأزواج وعلى العلاقات الجنسية المشتركة المتعددة وعلى المخنثين وعلى سفاح المحارم وأخيرًا على الجنس مع الأطفال والحيوانات، كل شيء يعتمد الآن على درجة تقدم الطبقات العليا في المجتمع الذين هم إما أعضاء في مافيا سدوم[٤] العالمية وإما يتعرضون لضغطها

(١) انظر: د. كاميليا حلمي محمد، م. س. ذ، ص ٤٤٣ وما بعدها.

(٢) ذكرت د. كاميليا حلمي محمد أن مصطلح الجندر مع وروده مئات المرات في وثائق الأمم المتحدة فإنه لم يُعرَّف وأُدرِج في قاموس مصطلحات الأمم المتحدة بأنه المصطلح غير المعرَّف The non-definition of the term Gender، انظر: د. كاميليا حلمي محمد، م. س. ذ، ص ٤٤٣، في حين أوضحت تشيتفيريكوفا أولغا في النص الذي نقلناه عنها آنفًا السبب في الإصرار على عدم التعريف رسميًّا حتى تظل القاعدة فضفاضة ليدخلوا تحتها كل أنواع الشذوذ الجنسي بما فيه مواقعة الحيوانات.

(٣) الكاتبة روسية مسيحية أرثوذكسية فهي تعد أن تعدد الزوجات محرم وأبقينا على تعبيرها من باب أمانة النقل العلمي.

(٤) سدوم هو اسم مدينة قوم النبي لوط عليه السلام وأهلكها الله بسبب ممارستهم

الهائل» أ.هـ باختصار يسير[1].

ومن محاور المؤامرة على «الأسـرة» ما سمَّته الأمم المتحدة «تمكين المرأة»، إذ يزعمون أن هناك فرقًا طفيفًا لا يذكر بين الجنسـين في قدراتهما الجسـمية والعقلية والانفعالية، ومن ثم يجب ألا يكـون هناك فرق بين الجنسـين فـي قدراتهما الجسـمية والعقليـة والانفعاليـة، ومن ثم يجب ألا يكون هنـاك فرق بين أدوارهمـا ووظائفهما في المجتمـع[2]، ورفعت الأمم المتحـدة شـعارات كاذبة لتبرير هذا التمكين وأول الكذب هو ترجمة الكلمة الإنجليزيـة Woman Empowerment لأن مـرادف كلمـة تمكين فـي اللغـة الإنجليزيـة هـو كلمـة Enabling وليـس Empowering، فالكلمـة الأخيـرة معناهـا «تقوية»، وإنما اسـتخدموا التضليل في الترجمة من أجل تضليل المسـلمين، فالمسـلمون يتقبلـون «تمكين المرأة» مـن حقوقها التي كفلها لها القرآن والسـنة منذ نـزول الوحي، في حين كانـت المرأة مظلومـة ومحرومة من حقوقها في معظم أقاليـم العالم، أمـا المصطلح Women Empowerment فيعنـي تقويـة المرأة للتغلب علـى الرجل في الصـراع الذي يحكـم العلاقة بينهما وفقًا لثقافة الحركة النسوية الغربية التي تبنـت مبدأ الصراع بين الإناث والذكور بعدِّه هو أصـل العلاقة بينهما، وسـعت للثـورة على الله وعلـى الديـن والتقاليد والأعراف، وسـعت إلى عالـم تتمحور فيـه الأنثى حول ذاتها مسـتقلة اسـتقلالًا كاملًا عن عالم الرجـال، ورُبِـط مفهـوم اسـتقواء المـرأة بمفهـوم الجنـدر وكـذا بالتنميـة المسـتدامة[3] كما أظهرته الصفحـات السـابقة عبـر نصـوص الاتفاقات والمؤتمـرات الأممية التي لخصناهـا، وكأن تخلـي المرأة عـن دور الأمومة وتربيـة أولادها ورعاية بيتها هو الذي سـيحقق التنمية المسـتدامة، أي في التحليل النهائي «هدم الأسـرة وتحللها ومن ثم زوالها سيحقق التنمية المستدامة».

**تسـعى العولمـة لتفكيـك البنَـى الرئيسـة للمجتمعـات المسـلمة (ومنهـا الأسـرة المسـلمة)، فإنهـا أيضـا تـؤدي إلـى تشـتيت أفـراد المجتمـع وتفريقهـم وتركهم بلا أي انتماء أو رابطة.**

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى جانب من المواثيق الدولية السـاعية لتخريب الأسـرة، وهو جانب متعلـق بالطفل، إذ أقر المجلس الأوروبي اتفاقية حماية الأطفال من الاسـتغلال الجنسـي، التي أقـرت معايير التثقيف الجنسـي الإلزامية التي وضعها المكتب الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية.

ومع كل أشكال الهجوم هذه على قيم الأسرة

---

الشذوذ الجنسي ورفضهم لنبيهم، وتستخدم الكاتبة وكثير من الأدبيات الأوروبية والأمريكية اسم سدوم للإشارة إلى ممارسي الشذوذ الجنسي عادين مآلهم هو مآل قوم لوط من الهلاك.

(١) انظر: د. تشيتفيريكوفا أولغا نيكولايفنا، م. س. ذ، ص ١٧٩-١٨٠، ويمكن للقارئ الذي يرغب في التوسع مطالعة الفصل كاملًا من ص ١٦٧ حتى ص ١٨٠، حول تطور مفهوم الجندر منذ بدء إدخاله إلى القوانين الدولية والمحلية وعملية مساندته من قلة من علماء النفس والاجتماع الأمريكيين بجانب مساندة الحركة النسوية له، وذلك كله بدافع من الماسونية العالمية، وأوضحت المؤلفة أهداف وأهمية الشذوذ الجنسي بالنسبة للماسونية وموقعه في عقيدة الماسونية الضالة. هذا إضافة إلى ص ١٩٩-٢١٥.

(٢) لويز لمياء الفاروقي، النساء في المجتمع القرآني، مجلة المسلم المعاصر، عدد ٤١، يناير ١٩٨٥، على الرابط الآتي: https://cutt.us/FZHır.

(٣) انظر: د. كاميليا حلمي محمد، م. س. ذ، ص ٤٤٧ وما بعدها.

المسلمة، فإن خطرًا كبيرًا آخر يواجه الأسرة المسلمة (ومن ورائها المجتمعات المسلمة)، هو أن العولمة تدعم وتنمي الاهتمام بالمصير الفردي والمراهنة على الخلاص الفردي، وهو الميل الذي يفسر ازدياد مخاطر خيانة النخب عمومًا والاستعداد إلى التضحية بالفئات الاجتماعية الضعيفة وعدم العناية بمستقبلها ومصيرها من قبل النظم والفئات الغنية[١]، وهذا ينتج عنه آثار سلبية عديدة بالغة الخطر، ومنها: أن العولمة بقدر ما تعمل على تفكيك الفاعلين الاجتماعيين التقليديين مثل الدولة القومية والطبقة والأمة، فإنها تترك الأفراد أو الأغلبية الساحقة من الأفراد مشتتين خارج أي إطار[٢].

ومن هنا، فكما تسعى العولمة لتفكيك البنَى الرئيسة للمجتمعات المسلمة (ومنها الأسرة المسلمة)، فإنها أيضا تؤدي إلى تشتيت أفراد المجتمع وتفريقهم وتركهم بلا أي انتماء أو رابطة، فكأنها تهدف ليصير الناس فوضى فلا إطار يحكمهم سوى منظومات القوى العولمية، وهي القوى الكبرى في النظام الدولي سواء كانت حكومية كحكومات الدول العظمى ومنظمة الأمم المتحدة -والمنظمات المتفرعة عنها- أو القوى الكبرى غير الحكومية مثل الشركات متعددة الجنسيات وعمالقة الإعلام سواء التقليدي أو الجديد وغير ذلك من الفواعل الدولية غير الحكومية التي أفرزتها المركزية الأوروبوأمريكية.

وعلى كل حال فهذا كله مجرد اختصار بالغ للمؤامرة التي دبرتها وتنفذها القوى الغربية لتفرض أجندتها على العالم عامة وعلى الأسرة المسلمة خاصة[٣]، ولعل أدق ما نختم به هذه الفقرة هو كلمة العالمة الروسية د. تشيتفيريكوفا أولغا، وهي مسيحية أرثوذكسية لا يمكن أن يتهمها أحد بالتشدد أو الإرهاب، إذ قالت[٤]: «نشهد في أيامنا هذه هجوم اللا دينيين في المجالات كافة: الاقتصادية والمالية والسياسية والإدارية والتعليم والثقافة (الأدب والسينما والموسيقا والتليفزيون والأعمال الاستعراضية) كل شيء موجه نحو تغيير بناء الإنسان الروحي جذريًّا، من الواضح أن الدوائر الحاكمة بدأت تشطب[٥] الآراء التنويرية والإنسانية، لكنهم لا يستطيعون أن يعلنوا حتى الآن بصورة جلية أن برنامجهم الرسمي هو مناهضة الله والولاء للشيطان» أ.هـ.

## حصاد القيم الأوروبوأمريكية على المجتمعات:

لا يفطن أغلبية المسلمين للضرر الاجتماعي البالغ الذي نتج عن هذا التفتيت في أوروبا وأمريكا الشمالية وكل من صار على نهجهم الاجتماعي، إذ إن الفردانية وسيادة سياسة إغفال الآخرين

(١) انظر: د. برهان غليون، العولمة وأثرها في المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى: اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ص ٢٩. وهي موجودة على الرابط الآتي: oy4T7/https://cutt.us.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٧.

(٣) ما أوردناه في هذه الدراسة بشكل أساسي هو الجوهر الرئيس للهجمة الماسونية (عبر مؤسسات النظام الدولي) على الأسرة والمجتمع، ولكن هناك مخاطر وتحديات أخرى لم نتعرض لها لضيق المساحة المتاحة للدراسة بجانب أننا نعدها مجرد أنها أدوات محايدة يمكن استخدامها في الخير وفي الشر على حد سواء، مثل التلفاز وما يعرضه من برامج أو دراما والإنترنت والموبايل الذكي والسوشيال ميديا، وقد نبه باحثون عديدون على مخاطر هذه الأدوات على الأسرة المسلمة.

(٤) انظر: د. تشيتفيريكوفا أولغا نيكولايفنا، م. س. ذ، ص ٨.

(٥) تقصد أنهم بدؤوا يتمون تكريس وترسيخ آراء الماسونية في العالم كله لكنهم لا يستطيعون أن يعلنوا حقيقة وجوهر هذه الأفكار المسماة بالأفكار الإنسانية والتنويرية، إذ إن حقيقتها هي أنها «مناهضة الله والولاء للشيطان».

وانعدام الاعتماد المتبادل اجتماعيًّا[١] قد أدى إلى مشكلات خطرة تتمثل فيما يعانيه الأفراد من وحدة، وما يتعرض له المسنون من إهمال، والفجوة بين الأجيال وارتفاع معدلات الانتحار وازدياد حالات الطلاق وجرائم الأحداث، تلك كلها يمكن إرجاعها إلى الانهيار الزائد للنسق التبادلي في الاعتماد وإنكار الفردية الإنسانية للرعاية المتبادلة والمسؤوليات المشتركة بين أفراد المجتمع[٢].

وإذا كانت هذه هي القيم الأوروبوأمريكية التي يريد النظام الدولي المعاصر أن يفرضها ويرسخها في العالم كله وخاصة في المجتمعات المسلمة، فلا بد لنا أن نلمح معًا حصاد تطبيق وترسيخ هذه القيم الأوروبوأمريكية على المجتمعات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في العديد من المجالات، فعلى سبيل المثال نجد أن منظمة الصحة العالمية كشفت أن معدلات الانتحار أكثر ارتفاعًا في الدول الغنية عمَّن دونها بالنسبة لعدد السكان[٣].

وتشير الإحصاءات إلى أن معدَّلات الزواج في الاتحاد الأوروبي، بين عامي ١٩٦٠ و٢٠١١، انخفضت بنسبة ٥٠ بالمئة، في حين تضاعفت حالات الطلاق، لتقفز من (٠,٨) إلى (٢) من بين كل ألف حالة زواج.

شهدت إحصائيات الطلاق والانفصال الزوجي في أوروبا ارتفاعًا كبيرًا بحسب أرقام المنظمة الأوروبية للإحصاء يوروستات. وأشارت المنظمة في تقريرها إلى أنه في عام ٢٠١٧، سجلت مصالح الحالة المدنية في دول الاتحاد الأوروبي حالتي طلاق لكل (١٠٠٠) شخص، أي زيادة بنحو الضعف عن معدل الطلاق المسجل في عام ١٩٦٥م الذي كان يبلغ حوالي (٠,٨) حالة طلاق لكل (١٠٠٠) شخص[٤].

وتوصلت الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف الزيجات في الولايات المتحدة الأمريكية تنتهي بالطلاق بنسبة وصلت إلى ٥٣٪، ما جعل الولايات المتحدة تحتل المركز العاشر عالميًّا في أعلى معدلات الطلاق، مع ملاحظة أن أغلب الدول العشر الأكثر طلاقًا في العالم كله هي دول أوروبية. (انظر: إسراء بدر، الطلاق يغزو العالم: بلجيكا تتصدر، على الرابط الآتي: https://cutt.us/ccds2).

وإذا بقيت معدلات الخصوبة الحالية على ما هي عليه فإن سكان أوروبا البالغ عددهم (٧٢٨) مليون نسمة، بحسب إحصاء عام ٢٠٠٠، سيتقلصون إلى (٥٦٦) مليونًا عام ٢٠٥٠، ثم إلى (٢٠٧) ملايين في نهاية هذا القرن، في ألمانيا سيهبط التعداد السكاني من (٨٢) مليونًا إلى (٥٩) مليون نسمة، وسيشكل عدد المسنين ممن تجاوزوا الـ(٦٥) عامًا أكثر من ثلث السكان، أما إيطاليا فستشهد تقلص عدد سكانها البالغ (٥٧) مليونًا إلى (٤١) مليونًا فقط، مع نسبة

---

(١) هذا الاعتماد الاجتماعي المتبادل ينتج أصلًا عن منظومة الأسرة بمفهومها الإسلامي الذي يعلي من شأن الأسرة الممتدة كما أشرنا في الصفحات السابقة.

(٢) لويز لمياء الفاروقي، م.س.ذ.

(٣) أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أنه بينما حدثت ٧٩٪ من حالات الانتحار في العالم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فإن البلدان ذات الدخل المرتفع لديها معدل أعلى، إذ تبلغ (١١,٥) لكل (١٠٠٠٠٠) شخص، انظر: موقع CNN عربي، «منظمة الصحة العالمية: حالة انتحار تحدث كل (٤٠) ثانية» على الرابط الآتي: https://cutt.us/UuWZr.

(٤) انظر: رشيد سعيد، ارتفاع معدلات الطلاق في أوروبا، على الرابط الآتي: https: / /cutt.us /ELbMl.

مسنين تصل إلى ٤٠٪ من التعداد العام للسكان، وفي إسبانيا ستكون نسبة الهبوط أكثر من ٢٥٪، وستشهد روسيا تناقص قواها البشرية من (١٤٧) مليونًا إلى (١١٤) مليون نسمة، ولا تتخلف اليابان كثيرًا في اللحاق بمسيرة الموت السكاني، فقد هبط معدل المواليد إلى النصف مقارنة بعام ١٩٥٠، وينتظر اليابانيون تناقص أعدادهم من (١٢٧) مليون نسمة إلى (١٠٤) ملايين عام ٢٠٥٠، كما قد ارتفع الرقم السنوي لعمليات الإجهاض في الولايات المتحدة، من ستة آلاف حالة سنويًا عام ١٩٦٦ إلى (٦٠٠) ألف عام ١٩٧٣، وهو العام الذي سمح فيه بالإجهاض، وعُدَّت عملية قتل الأجنة حقًّا للمرأة يحميه الدستور، وبعد عشر سنوات وصل الرقم إلى مليون و(٥٠٠) ألف حالة إجهاض في العام الواحد، أما نسبة الأطفال غير الشرعيين فهي تبلغ ٢٥٪ من العدد الإجمالي للأطفال الأمريكيين، ويعيش ثلث أطفال أمريكا في منازل دون أحد الأبوين، من ناحية ثانية بلغ عدد حالات الانتحار بين المراهقين الأمريكيين ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٦٠، أما عدد مدمني المخدرات فهو لا يقل عن ستة ملايين شخص في الولايات المتحدة وحدها[1].

**وتشير الإحصاءات إلى أن معدَّلات الزواج في الاتحاد الأوروبي، بين عامي ١٩٦٠ و٢٠١١، انخفضت بنسبة ٥٠ بالمئة، في حين تضاعفت حالات الطلاق، لتقفز من (٠,٨) إلى (٢) من بين كل ألف حالة زواج.**

علمًا أن تدهور عدد المواليد سينتج عنه تدهور قوة العمل[2]، ومن ثم فهناك تنبؤ بمستقبل مظلم لقوة العمل وما يتبع ذلك من مردود على الاقتصاد، ولكن ورود المهاجرين لأوروبا وأمريكا الشمالية خاصة من المسلمين بدأ يشكل طوق نجاة لاقتصاد أوروبا وشمال أمريكا.

## دور الأسرة المسلمة في مواجهة التحديات المعاصرة:

والآن لا بد أن نحصر التحديات المعاصرة التي تواجه الأسرة المسلمة في عدة محاور حتى نتمكن من تحديد أساليب واضحة ومحددة لمواجهتها، ولكن قبل هذا لا بد أولًا أن نؤكد أن القرآن يتحدث بوضوح عن المكانة المتساوية للرجل والمرأة في الوقت نفسه الذي يعترف فيه بالفروق المرتبطة بطبيعة كل من الجنسين ووظيفتهما، وهكذا فإن القرآن حين يقر المساواة بين الرجال والنساء في الأمور القانونية والفكرية والأخلاقية والدينية لا يعد الجنسين متطابقين أو متماثلين، ويدعم هذا الموقف بتحديد المسؤوليات المختلفة لكل منهما متبوعة بمواد تحدد نظام الإرث والانفاق

(١) انظر: باعتراف مختص أمريكي آخر: أمريكا تموت تدريجيًّا، على الرابط الآتي: https://cutt.us/KiBdj، وهو عرض ملخص من: باتريك جيه. بوكان، موت الغرب.. أثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة، ط مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ والكتاب مليء بالأرقام والإحصائيات في نفس المجال، وكلها تؤشر على عنوان الكتاب وهو (موت الغرب).

(٢) في عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يكون ربع سكان أوروبا وأمريكا الشمالية هم ممن فوق سن (٦٥) سنة، انظر تقرير للأمم المتحدة بعنوان الشيخوخة على الرابط الآتي: https://cutt.us/ZjXwR. ويقول نفس التقرير على الموقع الرسمي للأمم المتحدة: «في حين أن تراجع الخصوبة وزيادة طول العمر تعد من الدوافع الرئيسة لشيخوخة السكان على الصعيد العالمي، فقد ساهمت الهجرة الدولية كذلك في تغيير البنى العمرية للسكان في بعض البلدان والمناطق».

المرتبط بهذه المسؤوليات[1].

وانطلاقًا من هذه الحقيقة الاجتماعية الإسلامية ستقع مسؤولية الأسرة المسلمة في مواجهة التحديات العولمية التي تهدد الأسرة والمجتمع الإسلامي على كلا الجنسين وفقًا لطبيعة كلٍّ منهما ووظيفة كلٍّ منهما حسبما حددها التشريع الإسلامي.

وقبل أن نذكر كيفية التصدي الإسلامي لهذه التحديات، علينا تلخيص التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في نقاط رئيسة كي تتضح للقارئ ميادين الكفاح ضد هذه التحديات لتجاوزها والحفاظ على الأسرة المسلمة من مخاطرها:

• تحدي تفكيك الأسرة وتحطيم أواصر النسب والدم وروابط الرحم عبر تسهيل الطلاق بل والتشجيع عليه ووضع العوائق أمام الزواج ودعم وتشجيع العلاقات الجنسية دون زواج، وعد أن الأسرة النواتية هي الأمثل، وأنها دليل على الحداثة، مع توجيه سهام النقد ومعاول الهدم للأسرة الممتدة، ودعم تمرد الأولاد على أسرهم بدعاوى حقوق الطفل، ودعم انفصالهم عن أسرهم في أبكر وقت ممكن بدعوى الحرية.

• السعي إلى محو أحكام الشريعة الإسلامية من عقل الأمة الإسلامية عبر إلغاء أحكام الإسلام والتنفير منها في مجالات: المواريث وولاية الأب على أسرته والزوج على زوجته وقوامة الرجال على النساء وحجاب المرأة وتحريم الاختلاط بين الجنسين دون مسوغ ديني أو دنيوي مشروع وتحريم الزنا والسحاق واللواط ومنع الحمل والترغيب في الزواج وكثرة الإنجاب وتعدد الزوجات ونحو ذلك من التشريعات الاجتماعية في الإسلام.

• السعي إلى تقليل أعداد المسلمين بتقليل نسلهم، وذلك بدعم تحديد النسل ونشر ودعم وسائل منع الحمل.

• العمل على تفكيك المجتمع بأسره الناتج عن تفكك الأسرة بجانب دعم تفكيك المجتمع عبر تغذية وتنمية دوافع الفردانية وعد أن النجاح اقتصاديًا واجتماعيًا والخلاص من كل المشكلات المادية والروحية إنما هو مرهون بهذه الفردانية، ليتحول المجتمع كله لأفراد معزولين عن أي أُطر أو منظومات اجتماعية أو دينية.

ومن هنا فإن محاور التصدي تأتي كالآتي:

• تأهيل الآباء بجانب التركيز على تأهيل الأمهات علميًا في مجال الحد الأدنى من علوم التربية والعلوم الشرعية، كي تُخرَّج أجيال مسلمة حقًا ليس لديها أي نسيان أو شبهات بشأن الحد الأدنى من شرائع الإسلام عامة، وفي العقيدة والتشريعات الاجتماعية خاصةً.

• تخصيص الأسر المسلمة قدرًا كافيًا من الموارد (جهد –وقت –مال –مواد ووسائل تعليمية –أدوات ووسائل تربوية) من أجل صياغة أولادهم صياغة إسلامية تحصنهم من الشبهات العولمية حول الإسلام، وبذلك تخرج الأجيال المسلمة متمسكة بدينها.

• دعم استمرار وجود الأسرة الممتدة كوحدة

(١) لويز لمياء الفاروقي، م.س.ذ.

أساسية في المجتمع المسلم ونشر الوعي بذلك مع ربط الأسر النواتية دائمًا بأصلها من أسر ممتدة.

• الاهتمام بالمدارس والجامعات والمعاهد العلمية الإسلامية التي تركز على التربية الإسلامية في مناهجها ودعمها ونشرها على أوسع نطاق كلما كان هذا متاحًا زمانًا أو مكانًا، وعندما لا تتاح يجب الاستناد إلى بديلها الذي لا يمكن التضييق عليه وهو التعليم أون لاين عبر الإنترنت عامة ومواقع السوشيال ميديا خاصة.

• قيام العلماء والدعاة بنشر العلم حول تعاليم الشريعة الإسلامية مع التصدي الفكري للهجمة الدولية على نظام الأسرة المسلمة وتفنيد كل الشبهات المثارة حول تعاليم الإسلام.

• استخدام وسائل التواصل والاتصال التي أتاحتها العولمة لنشر العلم المذكور في المحور آنف الذكر، وأيضًا لإنشاء روابط محلية وإقليمية وكونية لرعاية مثل هذا النشر للعلم الشرعي والاجتماعي الإسلامي والتواصي به والتطبع بعقيدة الإسلام وأخلاقه وعباداته ومعاملاته الحقيقية بعيدًا عن أي تشدد غالٍ أو ترخص جافٍ، والتواصي بالصبر على ذلك كله.

• دعم حكومات كل الدول الإسلامية التي تقاوم ضغوط الأمم المتحدة والنظام الدولي في مجال المعاهدات والمواثيق التي تستهدف هدم الأسرة وإفساد النساء والرجال والأطفال والمراهقين بدعاوى ومزاعم الحريات الجنسية وحقوق المرأة والطفل والشواذ، إلخ.

• الاجتهاد في مكافحة النظريات والأفكار التي تزعم أن هذه القيم الماسونية الأوروبوأمريكية هي قيم إنسانية (أي تشمل وتحكم أي إنسان، ويجب أن يلتزمها أي إنسان أيًّا كان دينه أو رأيه)، وكونية (أي يجب تطبيقها في الكون كله بأي دولة مهما كان دينها وتوجهات أهلها الدينية والثقافية)، بزعم أن كل العلوم الحديثة كعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الطبيعية تؤكد صحة وحتمية هذه القيم الأوروبوأمريكية المزعومة، فيجب مكافحة هذه المزاعم كلها فكريًّا وعلميًّا عبر العلوم الاجتماعية والطبيعية، وكشف زيفها وتعرية ضلالها وأنها وليدة وساوس الشيطان وشهوات ونزوات النفوس المنحرفة، وأن لبعضها أهدافًا سياسية قائمة على التمهيد لحكومة دولية طاغية تستعبد الإنسان في الشرق وفي الغرب بعد تقليل أعداد البشر(١) وهدم بناهم المجتمعية وتمزيقها ليصير كل إنسان وحده منفردًا أمام هذه الهجمة العولمية، وسيكون هذا الإنسان حينها ليس متجردًا من عائلته وأسرته وسائر البنى الاجتماعية فقط، بل أيضًا سيكون متجردًا من أي غطاء يخفي جوانب تكوينه النفسي وميوله وآرائه ونوازعه بعد أن جمعت قوى عالمية مختلفة كل شيء عنه عبر الموبايل الذكي Smart phone ومتصفحات الإنترنت والتطبيقات Applications على الموبايلات، وكذلك البرامج المستخدمة على أجهزة الكمبيوتر التي يستعملها ومواقع الإنترنت التي

(١) يؤدي شيوع الشذوذ الجنسي والإجهاض ووسائل منع الحمل إلى تقليل عدد البشر، ولكن بجانب هذا هناك سعي من الماسونية العالمية لتقليل عدد البشر في العالم كله باستخدام وسائل شتى على رأسها منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي. وحول هذا انظر: د. تشيتفيريكوفا أولغا نيكولايفنا، م. س. ذ، ص ٢٥٤ وما بعدها.

يزورها وتفاعلاته مع مواقع التواصل الاجتماعي Social Media والألعاب Games أون لاين، وهذا يقودنا للمحور الآتي:

• السعي والدعوة للتصدي لعمليات جمع معلومات المستخدم وانتهاك خصوصيته على الإنترنت والسمارت فون وكل البرامج والتطبيقات Applications والألعاب Games المستخدمة، بل والسعي لإنشاء متصفحات ومواقع إنترنت وبرامج تشغيل للكمبيوتر الشخصي والموبايل الذكي Smart phone والألعاب Games ومواقع تواصل اجتماعي Social Media واتصال تحترم خصوصية المستخدم وتمنع جمع المعلومات عنه فضلًا عن تخزينها والدعوة الواسعة لاستخدام هذه الوسائل والبرامج التي تحترم خصوصية المستخدم وإشاعة الوعي بحتمية اقتصار المستخدمين على استخدامها والعزوف عن استخدام الوسائل والبرامج التي تجمع المعلومات عن المستخدم.